

أثر تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجع الخارجي The impact of Information Technology on audit report lag

د. ايمن محمد صبرى نخل
مدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة
جامعة كفر الشيخ

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات الحديثة على توقيت اصدار تقرير المراجع الخارجي وذلك بتحديد مجموعة من العوامل تم تقسيمها الى ثلاثة مجموعات وهى مجموعة عوامل تتعلق بمنشأة العميل محل المراجعة ومجموعة عوامل تتعلق بالمراجعة الخارجي والمجموعة الأخيرة وتنتمي بالنواحي التنظيمية والمهنية. حيث تم الاعتماد على اسلوب العينة العشوائية الطبقية في اختيار عينة الدراسة والمكونة من (١٣٢) مفردة. وقام الباحث بتوزيع عدد من قوائم الاستقصاء على مفردات العينة والتي شملت ٣ فئات هم (عضو هيئة تدريس - طالب دراسات عليا - مراجع حسابات). وقد اكدت الدراسة الميدانية ما توصل اليه الباحث من خلال الدراسة النظرية من وجود اثار جوهرية للعوامل السابقة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجع الخارجي.

الكلمات الدالة:

تكنولوجيا لمعلومات - منشأة العميل - المراجع الخارجي - النواحي التنظيمية والمهنية - توقيت اصدار تقرير المراجع.

Abstract:

This study aims to investigate the impact of Information Technology on audit report lag. It identifies three groups of factors: 1) factors related to the client 2) factors related to the

auditor 3) factors related to organizational and professional bodies. The sample of the study was selected randomly, it consists of faculty members, auditors and graduate students, a sample size was 132. The field study approved that information technology factors indicated above has a significant effect on audit report lag.

Keywords

Information Technology – Client – Auditor- Organizational and Professional Bodies- Audit Report Lag.

١- المقدمة:

أصبح التحول الرقمي واستخدام تكنولوجيا المعلومات في أداء الاعمال هو السمة الغالبة لمنشآت الاعمال في الوقت الراهن، وكذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات بمختلف مستوياتها من تشغيل الكترونى للبيانات او استخدام الانترنت او حتى البيانات الضخمة والحوسبة السحابية وغيرها من التقنيات الحديثة في إجراءات المحاسبة واثبات المعاملات. مما أدى الى اثار عديدة على إجراءات ومهام ومسؤوليات مراجع الحسابات.

وبالتالي فان هذه المهام والمسؤوليات والإجراءات التي أضيفت على مراجع الحسابات يمكن ان تؤثر في توقيت اداءه لعملة وبالتالي في توقيت اصدار تقرير المراجعة الخاص به (الفترة منذ اعداد القوائم المالية وحتى اصدار تقرير المراجعة) في تلك البيئة الحديثة. ومن هنا كان هناك ضرورة لدراسة العوامل التي يمكن ان تؤثر على توقيت اصدار المراجع لتقريره في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة.

٢- مشكلة البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي

ما هو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة على توقيت اصدار تقرير المراجع الخارجى؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية
- ما هو أثر مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى منشأة العميل محل المراجعة على
ـ توقيت اصدار تقرير المراجعة؟

- ما هو أثر مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع على توقيت اصدار تقرير
ـ المراجعة؟

- ما هو أثر مدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا
المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجعة؟

١-٣- اهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة مدى تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات
الحديثة على توقيت اصدار تقرير المراجعة الخارجى

وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية

- دراسة أثر مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى منشأة العميل محل المراجعة على
ـ توقيت اصدار تقرير المراجعة.

- دراسة أثر مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع على توقيت اصدار تقرير
ـ المراجعة.

- دراسة أثر مدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا
المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجعة.

١-٤- اهمية البحث:

ان التغيرات التي فرضها الاقتصاد الرقمي على بيئة الاعمال مما تطلب من مهنة
المراجعة مواكبة هذه التطورات من خلال اداء الخدمات بطريقة تختلف عن الطرق

القليلية مما قد يؤثر على توقيت اصدار تقرير المراجعة وعلى هذا يمكن تقسيم أهمية البحث إلى ما يلى

١-٤-١. الأهمية العلمية

تمثل أهمية البحث العلمية في

١- ندرة البحث التي تناولت موضوع البحث وخاصة في البيئة المصرية (في حدود علم الباحث)

٢- توجيه الاهتمام نحو تكنولوجيا المعلومات واثارها المختلفة على مهنة المحاسبة والمراجعة .

١-٤-٢. الأهمية العملية

تشمل الأهمية العملية للبحث النقاط التالية

١- الحاجة الى ضرورة تحديد العوامل التي تؤثر على توقيت اصدار المراجع لتقريره حتى لا يتعرض للمسؤولية عند تحديده لموعد اصدار التقرير.

٢- توجه هذه الدراسة نظر السادة مراجعي الحسابات نحو الاثار المحتملة لเทคโนโลยيا المعلومات على عملية المراجعة.

١-٥ منهج البحث

من اجل تحقيق هدف البحث يتبع البحث كلا من المنهج الاستباطي والمنهج الاستقرائي حيث يستخدم المنهج الاستباطي في استعراض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت توقيت اصدار تقرير المراجع الخارجي والعوامل التي تؤثر على تأخير اصدار التقرير وذلك لاشتقاق فروض البحث.

اما المنهج الاستقرائي فيستخدم في اجراء الدراسة الميدانية وجمع البيانات وتحليلها لاختبار الفروض والوصول الى الإجابة على السؤال البحثي.

٦- تنظيم البحث:

في ضوء مشكلة البحث وهدفه ومنهجه يتم تنظيم البحث كما يلى

١- الإطار النظري للبحث ويشمل العناصر التالية:

- الدراسات السابقة
- التعليق على الدراسات السابقة
- تكنولوجيا المعلومات
- المراجعة وتكنولوجيا المعلومات
- تعريف تكنولوجيا المعلومات
- العوامل التي تؤثر على توقيت اصدار تقرير المراجع في ضوء تكنولوجيا المعلومات

٣- الدراسة الميدانية وتشمل العناصر التالية:

- فروض البحث
- مجتمع البحث.
- عينة البحث.
- أداة البحث.
- أساليب التحليل الإحصائي.
- نتائج التحليل الإحصائي واختبارات الفرضيات

٢- الإطار النظري للبحث

١- الدراسات السابقة

تم اجراء العديد من الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على توقيت اصدار تقرير المراجعة في بيئات مختلفة نستعرض منها ما يلى :

Ahmed & Hossain , 2010

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحديد العوامل التي تؤثر على توقيت اصدار تقارير مراجعة الحسابات للشركات المدرجة في بنجلاديش. وقد شملت العينة ٨٧ شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية، وقد أظهرت النتائج أن نوع مكتب المراجعة، الوضع المالى للشركة محل المراجعة ، الربحية وحجم الشركة يقلل بشكل كبير من الوقت المستغرق لإعداد تقرير المراجعة . ومن ناحية أخرى ، فإن نوع تقرير المراجعة والرافعة المالية يزيدان بشكل كبير من الوقت المستغرق لإنها أعمال المراجعة وبالتالي يؤدي إلى تأخير اصدار تقرير المراجعة

Apadore& Noor , 2013

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات (استقلالية مجلس الإدارة، وتركز الملكية، واستقلالية لجنة المراجعة، والخبرة، وعدد اجتماعات مجلس الادارة، وفعالية المراجعة الداخلية) وتوقيت اصدار تقرير مراجعة الحسابات وذلك في الشركات المدرجة في البورصة الماليزية. وقد استخدمت بيانات لعينة مكونة من ١٨٠ شركة من الشركات المدرجة في البورصة الماليزية في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠. وقد أكدت النتائج على أن حجم لجنة المراجعة، وتركز الملكية، وحجم المنشأة و ربحيتها ترتبط بشكل جوهري بتوقيت اصدار تقرير المراجعة. ومع ذلك، فقد وجد أن المتغيرات الأخرى (استقلالية لجنة المراجعة والاجتماعات والخبرة وأنواع المراجعين) ليس لها علاقة جوهرية بتوقيت اصدار تقرير المراجعة.

Ezat, 2015

قامت هذه الدراسة بدراسة تأثير "العوامل ذات الصلة بمهنة المراجعة" ، وبالتحديد تخصص مكتب المراجعة ، ومدة المراجعة ، واتباع المراجعة والمراجعة المشتركة على تأثير تقرير المراجعة. وذلك بدراسة عينة من الشركات المصرية غير المالية المدرجة في بورصة الأوراق المالية في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣.

وقد أظهرت النتائج أن حجم الشركة والرافعة وتقرير المراجعة المتحفظ يرتبان بشكل إيجابي بتأخر التقرير، واتبع المراجعة، والمراجعة المشتركة ، والتخصص في مكتب المراجعة تؤثر بشكل سلبي على تأخر تقرير المراجعة .

دراسة Hassan, 2016

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام نظرية الوكالة لتحديد محددات تأخر تقرير المراجعة في الشركات الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. حيث تم تحليل بيانات جميع الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية البالغ عددها ٤٨ شركة وذلك لعام ٢٠١١. وقد أظهرت نتائج التحليل أن تأخر إعداد تقارير المراجعة يتاثر بحجم مجلس الإدارة، وحجم الشركة، وحجم مكتب المراجعة، وتعقد عمليات الشركة، وجود لجنة المراجعة، ومدى تشتت الملكية.

دراسة الصيرفى (٢٠١٧)

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على تأخير توقيت تقرير المراجعة الخارجية لكل من مراقبى الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة، مع التطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود اختلاف بين متوسط فترة تأخير تقرير مراجعى الحسابات بمكاتب الخاصة (٧٣ يوم) ووجود متوسط فترة تأخير تقرير مراقبى الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات (٨٤ يوم) كما توصلت الدراسة إلى أن فترة تأخير تقرير مراقبى الحسابات بمكاتب المراجعة الخاصة تتأثر بكل من تاريخ نهاية السنة المالية ورأى مراقب الحسابات. كما أن فترة تأخير تقرير مراقبى الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات تتأثر بكل من حجم المنشأة محل المراجعة ومديونية الشركة ونوع الرأى الفنى لمراقب الحسابات بالجهاز. كما أنه لا يوجد تأثير لمتغيرات (حجم الشركة - ربحية الشركة - جهد المراجع) على كلا الفترتين.

دراسة محمود (٢٠١٧)

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة أنشطة المراجعة الداخلية على توقيت اصدار

تقرير المراجعة الخارجي وقد توصلت الدراسة الى ان جودة نشاط المراجعة الداخلية تتأثر بعدة عوامل منها : ١) الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية ٢) المقدرة المهنية لنشاط المراجعة الداخلية ٣) استقلال موضوعية المراجعة الداخلية ٤) فعالية لجنة المراجعة وهذه العوامل ترتبط بعلاقة عكسية مع فترة اصدار تقرير المراجعة.

دراسة Karlina & Gamayuni , 2018

تمت هذه الدراسة في إندونيسيا حيث هدفت الى دراسة العوامل التي يمكن أن تؤثر على تأخر تقرير المراجعة في المنشآت الحكومية الإقليمية في إندونيسيا، حيث حددت مجموعة من العوامل وهي، حجم المنشأة الحكومية، وعمر المنشأة الحكومية، ومن يشغل وشغل منصب الرئيس في المنشأة، ونتائج المراجعة، ورأي المراجعة. وقد استخدمت الدراسة عينة مكونة من ٥١٣ منشأة حكومية في الفترة من ٢٠١٣ الى ٢٠١٥ وقد أظهرت النتائج ان عمر المنشأة ونتائج المراجعة هما المتغيران اللذان لهما تأثير جوهري على توقيت اصدار تقرير المراجعة

دراسة Sari et al., 2019

هدفت هذه الدراسة الى التتحقق من العلاقة بين اليات حوكمة الشركات وتوقيت اصدار تقرير المراجعة مع وجود متغير وسيط وهو درجة تعقد مهمة المراجعة، وذلك من خلال بيانات ١٠٠ شركة من الشركات الاندونيسية في الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠١٧. وقد اشارت النتائج الى ان لجنة المراجعة ومدة المراجعة لها تأثير سلبي على تأخير تقرير المراجعة كما ان تعقد عملية المراجعة يزيد من تأخر تقرير المراجعة.

دراسة Habib et al., 2019

قامت هذه الدراسة بتجميع وتحليل المحددات المتعلقة بتأخر تقرير المراجعة باستخدام تحليل meta – analysis حيث تم تجميع تلك المحددات في ثلاثة مجموعات وهي (أ) المحددات ذات الصلة بعملية المراجعة، (ب) المحددات المتعلقة بحوكمة الشركات، و (ج) المحددات المتعلقة بمنشأة العميل. وقد أظهرت النتائج ان نوع تقرير

المراجعة وموسم او الفترة التي يتم فيها المراجعة تزيد من تأخر تقرير المراجعة، في حين أن الانساب الى أحد مكاتب المراجعة الكبرى، والخدمات الأخرى بخلاف المراجعة، وفترة عمل المراجع تقلل من تأخر تقرير المراجعة. اما من بين محددات حوكمة الشركات، فإن وجود عضو خبير مالي في لجنة المراجعة، وتركز الملكية يؤدى الى الاقلal من تأخر تقرير المراجعة. وأخيراً، يكشف فحص خصائص منشأة العميل اظهر ان تعقد عمليات المنشأة يزيد من تأخر تقرير المراجعة، في حين أن الربحية تقلل من ذلك.

دراسة Handoyo & Maulana, 2019

قامت هذه الدراسة بتحديد العوامل المؤثرة على تأخير توقيت اصدار تقرير المراجعة في البنوك التجارية الاندونيسية المدرجة في بورصة الأوراق المالية. وتمثلت العينة في التقارير المالية لعدد ٨٤ بنك في الفترة من ٢٠١٣ الى ٢٠١٥. وقد أظهرت النتائج ان مستوى الربحية ونوع رأي المراجع وسمعة البنك له تأثير كبير سلبي تجاه تأخر تقرير المراجعة. بالإضافة الى ان تغيير المراجع، وتعقد عملية المراجعة، وحجم مجلس الإدارة له تأثير إيجابي كبير تجاه تأخر تقرير المراجعة.

دراسة سليم (٢٠١٩)

هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين آليات الحكومة الداخلية وخصائص المراجعين الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. حيث قام الباحث باختبار فروض الدراسة على عينة مكونة من (١١٢) شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية وتتنتمي لقطاعات غير مالية خلال الفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠١٧.

وقد توصلت النتائج الى أن الحكومة الجيدة تلعب دورا هاما في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب. كما تشير

النتائج إلى أنه كلما تم نشر تقرير المراجعة خلال مدة قصيرة، كلما كان ذلك مؤشراً على جودة خصائص مراجع الحسابات الخارجى.

دراسة Raweh et al., 2019

أجريت هذه الدراسة في سلطنة عمان وقد هدفت إلى دراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وتأخر تقرير المراجعة، باستخدام بيانات من ٢٥٥ شركة مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧. وقد أظهرت النتائج أن حجم لجنة المراجعة يرتبط بشكل إيجابي بتأخر تقرير المراجعة والخبرة المالية للجنة المراجعة تقلل من تأخر المراجعة. ومع ذلك، لم تجد هذه الدراسة دليلاً على أن استقلالية لجنة المراجعة والمجتمعات مرتبطة بتأخر تقرير المراجعة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الآليات الداخلية لحكومة الشركات في عمان ليست فعالة مقارنة بالدول الأكثر تقدماً وأن وضع السياسات في هذه السوق الناشئة يجب أن يفرضوا ويحفزوا ممارسات حوكمة الشركات من حيث الجوهر بدلاً من مجرد الالتزام بالممارسات من حيث الشكل.

٢-١- التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أنها تناولت تأخير اصدار تقرير المراجعة الخارجية والعوامل التي تؤثر على الفترة اللازمة لإصدار تقرير المراجعة والتي تمثلت في:

نوع وحجم مكتب المراجعة، الوضع المالي للشركة محل المراجعة، الربحية وحجم الشركة، ونوع تقرير المراجعة، وأيضاً خصائص حوكمة الشركات (استقلالية وحجم مجلس الإدارة، وتركيز الملكية، واستقلالية لجنة المراجعة، والخبرة، وعدد المجتمعات مجلس الإدارة، وفعالية المراجعة الداخلية) وتحصص مكتب المراجعة، ومدة المراجعة، واتعاب المراجعة والمراجعة المشتركة، وتعقد عمليات الشركة.

لكن الدراسات السابقة لم تتناول دور تكنولوجيا المعلومات وأثرها على توقيت اصدار تقرير المراجعة، وهل تطبيق الشركات للتكنولوجي الحديثة في عملياتها سوف يؤدي إلى

تأخير او عدم تأخير اصدار تقرير المراجعة الخارجية وهذا ما ستتناوله الدراسة الحالية.

٢- المراجعة وتكنولوجيا المعلومات:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها من اهم التطورات التي حدثت في العقود الماضيين لما احتتها من ثورة هائلة في منشأة الاعمال، ومما كان له الأثر القوى على إجراءات المحاسبة والمراجعة بها. وقد انتبهت الجهات المنظمة للمهنة مثل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مبكراً لذلك حين أصدر المعيار رقم ٣ عام ١٩٧٤ (SAS NO.3) والذي تناول التشغيل الإلكتروني للبيانات واثرة على إجراءات المراجعة وفحص نظام الرقابة الداخلية ومسؤولية المراجع (Jancura & Lilly, 1977)، وتلى ذلك المعيار رقم ٤٨ عام ١٩٨٤ (SAS NO.48) والذي يتطلب من مراجع الحسابات ضرورة تحديد ما إذا كان لديه المهارات الازمة مع التشغيل الإلكتروني للبيانات باستخدام الحاسوب الأولى أم أنه بحاجة إلى الاستعانة بمتخصص في التشغيل الإلكتروني للبيانات وكيف يمكنه الاستفادة من النتائج التي يحصل عليها من هذا المتخصص (Yang & Guan, 2004).

اما في ٢٠٠١ فقد صدر المعيار ٩٤ (SAS NO. 94) الذي تناول إرشادات عن عمل المراجع في ظل استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات الظاهرة بالقوائم المالية، خاصة المعاملات المعقده الكترونياً، وعن ضرورة تقيير مخاطر الرقابة الداخلية. (Cerullo & Cerullo, 2003).

ومع ظهور التطبيقات الحديثة لـ تكنولوجيا المعلومات والتي منها تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية (Block Chain)، أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بالاشتراك مع المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CPA) في عام ٢٠١٧ إرشادات عن اثر تطبيق تكنولوجيا البلوك شين (Block Chain) على مهنة المراجعة وخدمات التوكيد .

كما أصدرت جمعية مراجعة نظم المعلومات والرقابة عليها (ISACA) في الفترة من

٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ مجموعة من الارشادات والأدوات والأساليب العامة والتي تتعلق بالمراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات والتي تساعد المراجعين على أداءهم لإجراءات المراجعة في ظل التكنولوجيا الحديثة (ISACA, 2009).

كما أصدرت في عام ٢٠١٤ معايير للمراجعة وخدمات التوكيد على نظم المعلومات شاملة مجموعة من المعايير والإرشادات للمراجعين للمراجعة في ظل التكنولوجيا الحديثة (ISACA, 2014)

٢-١-تعريف تكنولوجيا المعلومات:

نتناول في هذا الجزء التطور الزمني لتعريف تكنولوجيا المعلومات حتى نصل الى تعريف يتناسب مع الوقت الحاضر كما يلي

١- عرف (Thong & Yap 1995) تكنولوجيا المعلومات بأنها " استخدام الحاسب الآلى، وتطبيقات البرامج في دعم العمليات التشغيلية وإدارة ومتخدي القرارات " وذلك بهدف زيادة الإنتاجية.

٢- كما عرفها Boar (1997) بأنها "تلك التقنيات التي تعمل على تشغيل وجمع ونقل واسترجاع وتخزين وعرض وتحويل البيانات بجميع أشكالها الى معلومات ". نقلًا عن (Onn & Sorooshian, 2013)

٣- اما (Carr & Smeltzer, 2002) فقد اخذ في الاعتبار عمليات المنشأة عند تعريفه لتكنولوجيا المعلومات فعرفها بأنها" استخدام نظم الشراء الآلية، والربط بين العملاء من خلال التبادل الإلكتروني للبيانات. للوصول الى نظم معلومات مترابطة"

٤- وقد عرفها (Sarosa & Zowghi, 2003) بأنها " كل التكنولوجيا التي تستخدمها المنشأة لجمع المعلومات ومعالجتها ونشرها بكلفة أشكالها. وبالتالي، تتضمن تكنولوجيا المعلومات الأجهزة (الماسح الضوئي والطابعة والحاسب

الألى وما إلى ذلك)، والبرامج (أنظمة التشغيل، لغة تطوير التطبيقات، التطبيقات المكتبية، إلخ).

٥- (Attaran 2003) عرف تكنولوجيا المعلومات بأنها "القدرات او الإمكانيات التي تكتسبها المنشأة من خلال استخدامها للحواسيب الالية وبرمجتها والاتصالات السلكية واللاسلكية لتوفير البيانات والمعلومات والمعرفة للأفراد والعمليات"

٦- (Tan et al., 2009) عرف تكنولوجيا المعلومات بأنها تمثل في" أدوات تطبيق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، حيث تشتمل على شبكات الحاسوب الألى والتي تتكون من الأجهزة والبرامج اللازمة للاتصال بشبكة الانترنت"

٧- وعرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين عام ٢٠٠٩ بأنها "تضم تكنولوجيا المعلومات الأجهزة والبرامج ونظم التشغيل والإدارة وكذلك الموارد البشرية والمهارات اللازمة لاستخدام تلك الأجهزة والبرامج وتشغيلها لإنتاج المعلومات وتطوير نظم المعلومات ونظم الإدارة والمراقبة" (IFAC, 2009)

٨- كما عرفها (Onn & Sorooshian, 2013) بأنها "تمثل تكنولوجيا المعلومات في العديد من نظم التشغيل وتطبيقات الحاسوب الألى حيث تشتمل نظم تشغيل المعلومات، الانترنت، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وت تكون البنية التحتية لها من الأجهزة والبرامج والشبكات التي تعالج او تنقل المعلومات بما يؤدي الى فعالية الافراد والمنشأة، كما يمكن ان يطلق مصطلح تكنولوجيا المعلومات على أي برمج او حزمة من البرامج، وكذلك على التصنيع بمساعدة الحاسوب، والتصميم بمساعدة الحاسوب، والتبادل الإلكتروني للبيانات، وتخفيض موارد المنشأة".

من التعريفات السابقة يمكن صياغة التعريف التالي لتكنولوجيا المعلومات:

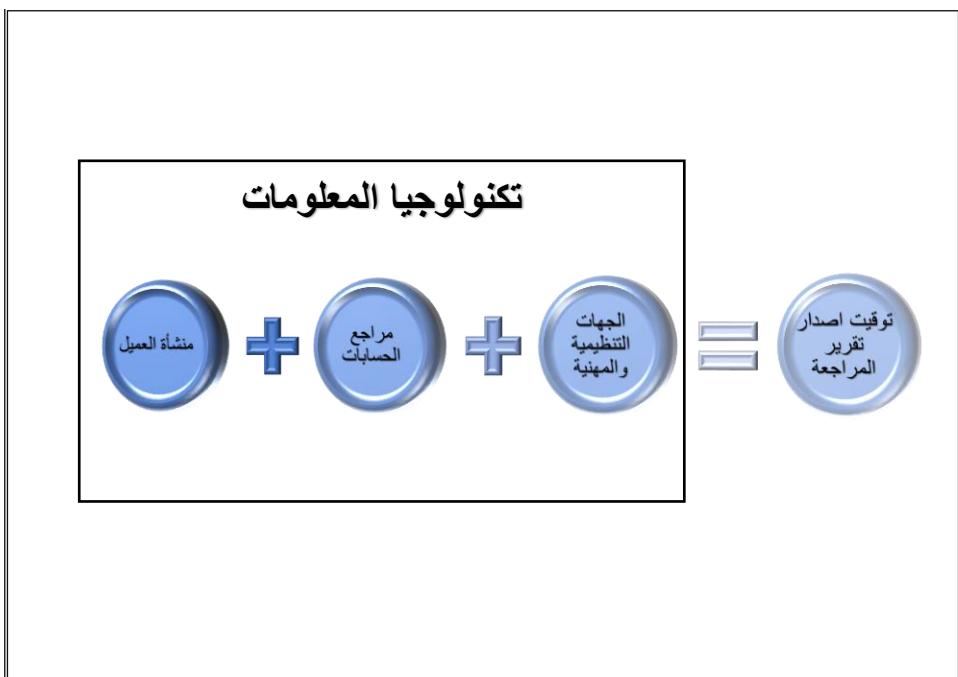
" تكنولوجيا المعلومات تمثل في الأجهزة والبرامج والتطبيقات والشبكات ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والموارد البشرية اللازمة للتعامل مع هذه الأدوات وكافة الأدوات اللازمة للتعامل مع البيانات والمعلومات بكافة صورها،

لتحويلها الى معلومات مفيدة لتخذى القرارات في الوقت المناسب".

٢-٢ العوامل التي تؤثر على توقيت اصدار تقرير مراجع الحسابات الخارجى في ضوء تكنولوجيا المعلومات:

بعد تحليل الدراسات السابقة واستعراض مفهوم تكنولوجيا المعلومات يمكن استنتاج العوامل التالية التي ترتبط بتكنولوجيا المعلومات ويمكن ان يكون لها اثر على توقيت اصدار تقرير مراجع الحسابات والتي يمكن تقسيمها كما بالشكل التالي الى:

شكل (١) العوامل المؤثرة على توقيت اصدار تقرير المراجعة



المجموعة الاولى: العوامل المرتبطة بمنشأة العميل محل المراجعة وتشمل

- مستوى التكنولوجيا المطبقة بالمنشأة (تشغيل الكترونى للبيانات - تجارة الكترونية - سلسلة الكتل الرقمية Blockchain الخ)
- حجم ونوع البيانات التي يتم التعامل معها الكترونيا.
- طرق الاتصال الداخلية والخارجية (مع الأطراف من خارج المنشأة).
- مدى الاعتماد على الطرف الثالث (مورد خدمة الانترنت - الشركات المضيفة لموقع المنشأة على الانترنت - الشركات المضيفة للمنصة الالكترونية للمنشأة).
- نظم الامن والحماية والسرية المطبقة في المنشأة.
- مدى حداثة وتطور الأجهزة والبرامج التي تستخدمها المنشأة في تعاملاتها.
- مدى خبرة الأفراد بالبرامج والأجهزة المستخدمة.
- مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التكنولوجيا المطبقة بالمنشأة

المجموعة الثانية: عوامل تتعلق بمكتب المراجعة وتشمل

- مستوى المعرفة العلمية والعملية لفريق المراجعة بتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها.
- خبرة فريق المراجعة المتعلقة في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات المطبقة بالمنشأة محل المراجعة.
- مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في أداء إجراءات المراجعة.
- التعليم والتدريب المستمر لفريق المراجعة على أحدث تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.
- مدى إدراك وفهم فريق المراجعة للمعايير الخاصة بالمراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات وارشاداتها.

المجموعة الثالثة: عوامل تنظيمية ومهنية وتشمل

- مدى وجود معايير وارشادات مهنية لاتخطيط المراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات الحديثة.
- مدى وجود تشريعات مهنية واضحة تحدد مسؤوليات وواجبات مراجع الحسابات في ظل التكنولوجيا الحديثة.
- مدى وجود إصدارات مهنية واضحة لتقدير مخاطر المراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات.
- مدى وجود برامج معتمدة من الجهات المهنية تساعد المراجع في أداء عمله في ظل التكنولوجيا الحديثة.
- مدى موافقة الإصدارات المهنية للتطورات الحديثة والمتسرعة في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

٣- الدراسة الميدانية

استكمالاً لما تناوله الباحث من شرح لمنهجية الدراسة والاطار النظري, يتم من خلال الدراسة الميدانية قياس أثر تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير مراجع الحسابات الخارجي ويتم ذلك من خلال قياس تأثير العوامل التي تم تحديدها في الاطار النظري للبحث على توقيت اصدار تقرير مراجع الحسابات , وتناول الدراسة الميدانية النقاط التالية:

- (١-٣) فروض الدراسة الميدانية.
- (٢-٣) مجتمع وعينة الدراسة الميدانية.
- (٣-٣) خصائص عينة الدراسة.
- (٤-٣) تصميم أداة البحث.

(٥-٣) اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في الدراسة.

(٦-٣) الرموز الإحصائية المستخدمة.

(٧-٣) الأساليب الإحصائية المستخدمة.

(٨-٣) نتائج التحليل الإحصائي واختبارات الفروض.

١-٣ فروض الدراسة الميدانية

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وتحقيقاً للهدف منها يمكن صياغة فرض الدراسة الرئيسي في صورته العدمية كما يلي:

الفرض الرئيسي للدراسة: ينص الفرض الرئيسي للدراسة على أنه: " لا يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجع الخارجى ".

ويندرج تحت ذلك الفرض مجموعة من الفروض الفرعية:

الفرض الفرعي الأول: ينص الفرض الفرعي الأول للدراسة على أنه: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى تكنولوجيا المعلومات لدى منشأة العميل محل المراجعة على توقيت اصدار تقرير المراجعة".

الفرض الفرعي الثاني: ينص الفرض الفرعي الثاني للدراسة على أنه: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع على توقيت اصدار تقرير المراجعة".

الفرض الفرعي الثالث: ينص الفرض الفرعي الثالث للدراسة على أنه: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجعة".

(٤-٣) مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

في ضوء تحقيق الهدف من الدراسة تم الاعتماد على اسلوب العينة العشوائية الطبقية في اختيار عينة الدراسة والمكونة من (١٣٢) فرد. وقام الباحث بتوزيع عدد من قوائم الاستقصاء على مفردات العينة والتي شملت ٣ فئات هم (عضو هيئة تدريس - طالب دراسات عليا - مراجع حسابات).

ولقد روعي عند اختيار مجتمع الدراسة الميدانية أن تكون مفرداتها من بين الأشخاص الذين تتوافر لديهم الخبرة العلمية والعملية، بالإضافة إلى القدرة على فهم الأسئلة الواردة في قائمة الاستقصاء والإجابة عنها وقد استخدم الباحث خدمة Google Drive في توزيع وتجميع استمار الاستقصاء من خلال الرابط

https://docs.google.com/forms/d/1rqkybhZQPw58VeMGyygdyMX8kgIIalN0qTcuffymgL8/edit?usp=drive_web

(٤-٤) خصائص عينة الدراسة:

بالنسبة للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة فقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية وذلك بهدف التعرف على خصائص افراد عينة الدراسة وذلك كالتالي:

اولاً: بالنسبة للحالة الوظيفية

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع افراد عينة الدراسة وفقاً للحالة الوظيفية وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول(١)

النكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة حسب متغير الحالة الوظيفية

أجمالي		مراجع حسابات		طالب دراسات عليا		عضو هيئة تدريس		الفئات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
% ١٠٠	١٣٢	% ١٨.٩	٢٥	% ٥٩.٨	٧٩	% ٢١.٢	٢٨	أجمالي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق والذى يمثل النكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص افراد عينة الدراسة وفقا للحالة الوظيفية فنجد أن ٢٨ مفردة % ٢١.٢ من حجم عينة الدراسة يعملون كأعضاء هيئة تدريس، في حين نجد أن ٧٩ مفردة بنسبة % ٥٩.٨ من حجم عينة الدراسة طلاب دراسات عليا، كما نجد أن ٢٥ مفردة بنسبة % ١٨.٩ من حجم عينة الدراسة يعملون كمراجع حسابات، وهذا يدل على أن عينة الدراسة لديها الالام الكافي بموضوع الدراسة.

ثانياً: بالنسبة للمؤهل العلمي:

تم استخراج النكرارات والنسب المئوية لتوزيع افراد عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول(٢)

النكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

أجمالي		دكتوراه		ماجستير		بكالوريوس		الفئات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
% ١٠٠	١٣٢	% ١٢.٩	١٧	% ٤٣.٩	٥٨	% ١٢.١	١٦	أجمالي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق والذى يمثل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص افراد عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي فنجد أن ٤١ مفردة بنسبة ٣١.١% من حجم عينة الدراسة حاصلون على درجة بكالوريوس، في حين نجد أن ١٦ مفردة بنسبة ١٢.١% من حجم عينة الدراسة حاصلون على دبلوم دراسات عليا، بينما نجد أن ٥٨ مفردة بنسبة ٤٣.٩% من حجم عينة الدراسة حاصلون على درجة ماجستير، وأخيراً نجد أن ١٧ مفردة بنسبة ١٢.٩% من حجم عينة الدراسة حاصلون على درجة دكتوراه، وهذا يدل ايضا على أن العينة التي تم اجراء الدراسة عليها يتوقع ان يكون لديها المعرفة المطلوبة عن موضوع الدراسة وهذا ينعكس بدوره علي قدره افراد العينة علي فهم اسئلة الاستقصاء والاجابة عليها بدقة.

(٤-٣) تصميم أدلة البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استماراة الاستقصاء كأحد أدوات جمع البيانات وقام بإعداد الاسئلة التي تكونت لديه بعد الانتهاء من الدراسة النظرية لموضوع الدراسة ولقد حاول الباحث مراعاة الدقة قدر الإمكان عند صياغة الاسئلة وذلك من خلال الآتي:

- توضيح بعض المصطلحات الخاصة بموضوع الدراسة.
- الحصول على معلومات عامة من افراد العينة تتعلق بالوظيفة والمؤهل العلمي.
- تم الاعتماد في تصميم قائمة الاستقصاء على مقياس ليكرت الخمسى وذلك لقياس اجابات افراد العينة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٣)
التصنيف وفقا لمقياس ليكرت

التصنيف	موافقة تماما	موافقة	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الدرجة
١	٤	٥	٣	٢	١	

وقد تم تقسيم استمار الاستقصاء الى عدة اجزاء:

الجزء الاول : تعريف المصطلحات الواردة في قائمة الاستقصاء.

الجزء الثاني: اسئلة تتعلق بمعلومات عامة عن الاشخاص الذين قاموا بتبعة استمار الاستقصاء من حيث : الوظيفة الحالية ، المؤهل العلمي.

الجزء الثالث: ويتضمن اسئلة قائمة الاستقصاء وذلك على النحو التالي:

المحور الاول: ويهدف هذا المحور الى اختبار الفرض الاول الخاص بقياس تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى منشأة العميل محل المراجعة على توقيت اصدار تقرير المراجعة.

المحور الثاني: ويهدف هذا المحور الى اختبار الفرض الثاني الخاص بقياس تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجعة على توقيت اصدار تقرير المراجعة.

المحور الثالث: ويهدف هذا المحور إلى اختبار الفرض الثالث الخاص بقياس تأثير مدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجعة.

(٤-٥) اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في الدراسة:

تم اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في الدراسة وذلك كما يلي:

(٤-٦): التحقق من مستوى الثبات في المقاييس:

يعد الثبات سمة أساسية في أي أداة من أدوات القياس ويقصد بالثبات مدى استقرار واتساق القياسات الناتجة عن أي أداة، أي أن الثبات يعني مدى قدرة الأداة على إنتاج قياسات متقاربة أو متساوية إذا ما تم تطبيق أداة القياس مرات متعددة على نفس العينة وتحت نفس الظروف، ويتم اختبار ثبات وصدق الاستقصاء بعدة طرق أهمها معامل الفا كرونباخ Cronbach's Alpha ونجد أن المعامل يأخذ قيم بين الصفر والواحد وعندما تكون قيمتها قريبة من الواحد، فإن ذلك يشير إلى ثبات الاستقصاء ويمكن اعتبار نسبة ٦٠٪ مقبولة للحكم على ثبات الاستقصاء، مع

ملاحظة استبعاد أي متغير يحصل على معامل ارتباط إجمالي (Item – Total Correlation) أقل من ٣٠٪ بينه وبين باقي المتغيرات في المقياس نفسه، وفيما يلى نتناول درجة الثبات والصدق لكل مقياس من مقاييس الدراسة:

أولاً : قياس مستوى الثبات في المقياس الخاص بتحديد تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى منشأة العميل محل المراجعة على تقويم اصدار تقرير المراجعة

تم استخدام معامل الفا كرونباخ لقياس درجة الثبات في المقياس الخاص بتحديد مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى منشأة العميل محل المراجعة على تقويم اصدار تقرير المراجعة. وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(٤)

تقييم ثبات المقياس الخاص بتحديد تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى منشأة العميل محل المراجعة على تقويم اصدار تقرير المراجعة.

معامل الفا كرونباخ بعد الحذف	عدد العبارات المحفوظة	معامل الفا كرونباخ(مقياس الثبات)	Correlated item_total correlation	عدد المقاييس
٠.٨٦٩	-	٠.٨٦٩	٠.٦٦٥	X1 ₁
			٠.٥٠٩	X1 ₂
			٠.٦٧٠	X1 ₃
			٠.٥٢١	X1 ₄
			٠.٦٢٢	X1 ₅
			٠.٧٦١	X1 ₆
			٠.٦٤٨	X1 ₇
			٠.٦١٥	X1 ₈

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن جميع عبارات هذا المقياس ذات معامل ارتباط أحجمالي أعلى من %٣٠ بالإضافة ان معامل الفا لهذا المقياس يبلغ (٠.٨٦٩) وهو معامل ثبات مرتفع وبالتالي نجد هذا المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

ثانياً: قياس مستوى الثبات في المقياس الخاص بتحديد تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع على توقيت اصدار تقرير المراجعة.

تم استخدام معامل الفا كرونباخ لقياس درجة الثبات في المقياس الخاص بتحديد تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع على توقيت اصدار تقرير المراجعة، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٥)

تقييم ثبات المقياس الخاص بتحديد تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع على توقيت اصدار تقرير المراجعة.

معامل الفا كرونباخ بعد الحذف	عدد العبارات المحدوفة	معامل الفا كرونباخ(مقياس الثبات)	Correlated item_total correlation	عدد المقياس
٠.٨١٠	—	٠.٨١٠	٠.٦٩٧	X2 ₁
			٠.٦٨٢	X2 ₂
			٠.٥٣٥	X2 ₃
			٠.٦٩٩	X2 ₄
			٠.٤٤٦	X2 ₅

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن جميع عبارات هذا المقياس ذات معامل ارتباط أحجمالي أعلى من %٣٠ بالإضافة ان معامل الفا لهذا المقياس يبلغ (٠.٨١٠) وهو معامل ثبات مرتفع وبالتالي نجد هذا المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

ثالثاً : قياس مستوى الثبات في المقياس الخاص بتحديد تأثير مدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجعة.

تم استخدام معامل الفا كرونباخ لقياس درجة الثبات في المقياس الخاص بتحديد تأثير مدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجعة، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٦)

تقييم ثبات المقياس الخاص بتحديد تأثير مدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجعة.

معامل الفا كرونباخ بعد الحذف	عدد العبارات المحدوقة	معامل الفا كرونباخ(مقياس الثبات)	Correlated item_total correlation	عدد المقاييس
٠.٧٢٥	-	٠.٧٢٥	٠.٣٥٤	X3 ₁
			٠.٣٤٧	X3 ₂
			٠.٦٢٢	X3 ₃
			٠.٥٦٩	X3 ₄
			٠.٥٤٨	X3 ₅

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن جميع عبارات هذا المقياس ذات معامل ارتباط أجمالي أعلى من ٣٠% بالإضافة ان معامل الفا لهذا المقياس يبلغ (٠.٧٢٥) وهو معامل ثبات مرتفع وبالتالي نجد هذا المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

(٣-٥-٣) التحقق من مستوى الصدق في الاستبانة:

يقصد بصدق المقاييس تمثيلها للمجتمع المدروس بشكل جيد، أي أن الإجابات التي نحصل عليها من أسئلة المقاييس تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة،

ويمكن قياس الصدق في المقياس بعدة أنواع، هي صدق المحتوى، والصدق الذاتي، وصدق الاتساق الداخلي، وذلك كما هو موضح في الآتي:

أولاً : صدق المحتوى:

يعتمد صدق المحتوى بصورة أساسية على مدى إمكانية تمثيل الاختبار لمحتويات السمه المقاسة تمثيلاً صادقاً وذات معنوية مرتفعة، وذلك لتحقيق الهدف الذي وضع من أجله الاختبار، ويعتمد صدق المحتوى على عرض الأداة على الخبراء في مجال التخصص، ويطلب منهم الحكم على مدى صلاحية فقراته في قياس الشيء المراد قياسه، وقد قام الباحث بعرض أداة الدراسة على عدد من المتخصصين في مجال الدراسة، وذلك للتأكد من قدرة الابعاد على قياس ما وضعت لقياسه، وبعدها قام الباحث بإجراء ما يلزم من تعديل حتى خرج الاستبيان في صورته النهائية.

ثانياً: الصدق الذاتي

تم حساب الصدق الذاتي للأبعاد وذلك عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما يلى:

جدول (٧)
نتائج الصدق الذاتي لمقاييس الدراسة

البعد	معامل الفاکرونباخ (مقاييس الثبات)	الصدق الذاتي
البعد الأول	٠.٨٦٩	٠.٩٣٢
البعد الثاني	٠.٨١٠	٠.٩
البعد الثالث	٠.٧٢٥	٠.٨٥١

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي
من الجدول السابق نجد أن جميع الأبعاد تتمتع بدرجة صدق مرتفعة وهذا يؤكد على أن الاستقصاء يتمتع بدرجة عالية من الصدق الذاتي.

ثالثاً: صدق الاتساق الداخلي:

يمكن قياس صدق الاداة المستخدمة وذلك بقياس قوة الارتباط بين درجات كل مجال ودرجات أسئلة المقياس الكلية وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٨) نتائج معاملات الارتباط بين معدل كل مجال والمعدل لكل الفقرات

نتائج معاملات الارتباط بين معدل كل مجال والمعدل لكل الفقرات		تأثير مستوى التكنولوجيا بمنشأة العميل على توقيت اصدار تقرير المراجعة	تأثير مستوى التكنولوجيا بمنشأة العميل على توقيت اصدار تقرير المراجعة	تأثير مدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجعة	المتوسط العام للاستقصاء
تأثير مستوى التكنولوجيا بمنشأة العميل على توقيت اصدار تقرير المراجعة	Pearson Correlation	1	.633**	.476**	.895**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	132	132	132	132
تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع على توقيت اصدار تقرير المراجعة	Pearson Correlation	.633**	1	.613**	.856**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	132	132	132	132
تأثير مدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة المعلومات على توقيت اصدار	Pearson Correlation	.476**	.613**	1	.760**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	132	132	132	132
المتوسط العام للاستقصاء	Pearson Correlation	.895**	.856**	.760**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	132	132	132	132

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن معاملات الارتباط السابقة مقبولة ودالة احصائيا وبذلك يكون الباحث قد تأكد من ثبات وصدق الاستبانة وبذلك أصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

(٦-٣) : الرموز الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث بإعطاء رموز لأسئلة المقياس على النحو التالي:

D₁ : ترمز للوظيفة.

D₂ : ترمز للمؤهل العلمي.

X₁₈..... X₁₁..... : ترمز الى العبارات التي تقيس المعلومات الخاصة بالفرض الاول.

X₂₅..... X₂₁..... : ترمز الى العبارات التي تقيس المعلومات الخاصة بالفرض الثاني.

X₃₅..... X₃₁..... : ترمز الى العبارات التي تقيس المعلومات الخاصة بالفرض الثالث.

(٧-٣) : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لكى يقوم الباحث باختبار فروض الدراسة والمتمثلة في قياس أثر استخدام البيانات الضخمة على خطر المراجعة، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS 21) ولકى نقوم بتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة الميدانية فان الامر يتطلب اولاً معرفة التوزيع الإحصائي للمجتمع الذى سحبت منه العينة وقد اعتمد الباحث على اختبار كولمجروف سمرنوف لمعرفة مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي ويقوم

اختيار كولمغروف سمرنوف على اختبار فرض العدم بان المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي ويتم اتخاذ قرار بناء على قيمة مستوى الدلالة الاحصائية (Sig) بالمقارنة بمستوى المعنوية (α) فإذا كانت قيمة (Sig) اكبر من قيمة (α) فان ذلك يعني قبول فرض العدم بان المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يتم الاعتماد على الاساليب الاحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية parametric tests اما اذا كانت قيمة مستوى الدلالة الاحصائية (Sig) اقل من قيمة مستوى المعنوية (α) دل ذلك على قبول الفرض البديل بان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على الاساليب الاحصائية الخاصة بالاختبارات الالعملمية Non parametric tests ولقد قام الباحث بتطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٩)

لأختبار الطبيعية (S- K) نتائج اختبار

القرار	مستوى الدلالة الإحصائي Asymp Sig	احصاء الاختبار Kolmogorov_Smirnov	ابعد الدراسة
غير طبيعي	٠.٠٢٨	١.٤٦٣	تأثير مستوى التكنولوجيا بمنشأة العميل على توقيت اصدار تقرير المراجعة
غير طبيعي	٠.٠٠٠	٢.٥٧٢	تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع على توقيت اصدار تقرير المراجعة
غير طبيعي	٠.٠٠٠	٢.٠٣٩	تأثير مدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار المراجعة
غير طبيعي	٠.٠٢٤	١.٤٨٤	اثر تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجعة

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من جدول السابق نجد أن مستوى الدلالة الاحصائية (Sig) للبعد الاول والثاني والثالث والرابع أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي تم قبول الفرض البديل بان البيانات الخاصة بهذه الأبعاد مسحوبة من مجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي تم الاعتماد على الاساليب الاحصائية الخاصة بالاختبارات الالامعلمية، وبعد تحديد طبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة الميدانية والتتأكد من صحة استخدام الاساليب الاحصائية بالنسبة لجميع الفروض فإننا نجد أن الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة هي:

اولاً: عمل تحليل وصفي لكل فقرة من فقرات الاستقصاء:

وذلك لمعرفة التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك للوقوف على الاتجاه العام للإجابات وذلك لكل عبارة مع ملاحظة ان تفسير المتوسطات وفقاً لمقاييس ليكرت يكون وفقاً للجدول التالي:

جدول (١٠)

تفسير المتوسطات وفقاً لمقاييس ليكرت

المستوى	المتوسط المرجح
غير موافق تماما	١.٨ أقل من
غير موافق	٢.٦ أقل من
محايد	٣.٤ أقل من
موافق	٤.٢ أقل من
موافق تماما	٤.٤ الى ٥

ثانياً: اختبار الاشارة :Sign Test

وهو اختبار لا معلمي يستخدم كبديل لاختبار T وهو يستخدم لاختبار فرضيات حول متوسط مجتمع واحد.

(٨-٣) اختبار فرض الدراسة ونتائج التحليل الإحصائي:

يتمتناول نتائج التحليل الإحصائي واختبار صحة فرض الدراسة وذلك كما يلى:

(١-٨-٣) نتائج اختبارات التحليل الإحصائي للفرض الفرعي الأول:

ينص الفرض الفرعي الأول للدراسة علي أنه: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى تكنولوجيا المعلومات بمنشأة العميل على توقيت اصدار تقرير المراجعة"

يتم اختبار ذلك الفرض من خلال قياس استجابات عينة الدراسة على الأسئلة الخاصة بهذا الجزء في استمارة الاستقصاء وذلك من خلال عمل دراسة استكشافية للبيانات بالإضافة إلى الاختبارات الخاصة بالفرض وذلك على النحو التالي:

أولاًً: نتائج التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بمدى تأثير لمستوى تكنولوجيا المعلومات بمنشأة العميل على توقيت اصدار تقرير المراجعة", وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (١١)

التكارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الخاصة باختبار الفرض الفرعي الأول

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	العبارة
موافق تماما	٠.٦٣٤٩	٤.٤٦٢	-	١	٧	٥٤	٧٠	X1 ₁
			-	%٠.٨	%٥٥.٣	%٤٠.٩	%٥٣	
موافق تماما	٠.٥٧٢١	٤.٤٧٠	-	١	٢	٦٣	٦٦	X1 ₂
			-	%٠.٨	%١٠.٥	%٧٤.٤	%٥٠	
موافق تماما	٠.٥٩٦٧	٤.٣١٨	-	١	٦	٧٥	٥٠	X1 ₃
			-	%٠.٨	%٤٥.٥	%٥٦.٨	%٣٧.٩	
موافق	٠.٧٦٤٨	٣.٩٤٧	-	-	٤٢	٥٥	٣٥	X1 ₄
			-	-	%٣١.٨	%٤١.٧	%٢٦.٥	
موافق تماما	٠.٦٩١٥	٤.٣١٨	-	-	١٧	٥٦	٥٩	X1 ₅
			-	-	%١٢.٩	%٤٢.٤	%٤٤.٧	
موافق تماما	٠.٧٣٣٨	٤.٣٦٤	-	٤	٨	٥٦	٦٤	X1 ₆
			-	%٣٠.٠	%٦٠.١	%٤٢.٤	%٤٨.٥	
موافق تماما	٠.٦٢٣٥	٤.٤٧٧	-	١	٦	٥٤	٧١	X1 ₇
			-	%٠.٨	%٤٥.٥	%٤٠.٩	%٥٣.٨	
موافق تماما	٠.٥٦٩٧	٤.٥٦١	-	-	٥	٤٨	٧٩	X1 ₈
			-	-	%٣.٨	%٣٦.٤	%٥٩.٨	
موافق تماما	٠.٦٤٨٤	٤.٣٦٤٦	-	٨	٩٣	٤٦١	٤٩٤	الاجمالي
			-	%٠.٧٦	%٨٠.٨	%٤٣.٧	%٤٦.٨	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من جدول (١١) السابق نجد ان التحليل المبئي للمتوسطات يشير الي أن هناك اتجاه عام من افراد عينة الدراسة على الموافقة على العبارات التي تختبر الفرض الفرعي الأول والمتعلق بمدى تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى منشأة العميل على توقيت اصدار تقرير

المراجعة حيث نجد ان المتوسط العام للعبارات بلغ (٤.٣٦٤) وهو متوسط مرتفع اذا ما قورن بالمتوسط المرجح الخاص بمقاييس ليكرت وهو مؤشر مبدئي يوضح أن مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى منشأة العميل يؤثر على توقيت اصدار تقرير المراجعة .

ثانياً: اختبار الاشارة Sign Test للفرض الفرعي الأول:
لقياس مدى تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى منشأة العميل يؤثر على توقيت اصدار تقرير المراجعة .

يتم استخدام اختبار الاشارة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١٢)

نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعي الأول

	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى منشأة العميل يؤثر على توقيت اصدار تقرير المراجعة .	Group 1	<= 3.4	2	.02	.50
	Group 2	> 3.4	130	.98	
	Total		132	1.00	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد ان مستوى الدلالة الاحصائية ($Sig = 0.000$) وهي اقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني رفض الفرض العددي وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير ذو دلالة احصائية لمستوى تكنولوجيا المعلومات لدى منشأة العميل على توقيت اصدار تقرير المراجعة، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

(٤-٨-٣) نتائج اختبارات التحليل الاحصائي للفرض الفرعى الثاني:
 ينص الفرض الفرعى الثاني للدراسة على أنه: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع على توقيت اصدار تقرير المراجعة ".
 تم اختبار ذلك الفرض من خلال قياس استجابات عينة الدراسة على الأسئلة الخاصة بهذا الجزء في استماره الاستقصاء وذلك من خلال عمل دراسة وصفية للبيانات بالإضافة الى الاختبارات الخاصة بالفرض وذلك على النحو التالي:
 أولاً: نتائج التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بمدى تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع على توقيت اصدار تقرير المراجعة وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (١٣)

التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الخاصة باختبار
 الفرض الفرعى الثاني

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	العبارة
موافق تماما	٠.٥٦١٥	٤.٦١٤	-	١	٢	٤٤	٨٥	X2 _١
			-	%٠.٨	%١.٥	%٣٣.٣	%٦٤.٤	
موافق تماما	٠.٦١٠٨	٤.٥٣٠	-	١	٥	٤٩	٧٧	X2 _٢
			-	%٠.٨	%٣.٨	%٣٧.١	%٥٨.٣	
موافق تماما	٠.٧٦٩٢	٤.٣٩٤	-	٢	١٧	٤٠	٧٣	X2 _٣
			-	%١.٥	%١٢.٩	%٣٠.٣	%٥٥.٣	
موافق تماما	٠.٥٣٠١	٤.٦٢٩	-	-	٣	٤٣	٨٦	X2 _٤
			-	-	%٢.٣	%٣٢.٦	%٦٥.٢	
موافق تماما	٠.٥٦٩٧	٤.٥٦١	-	-	٥	٤٨	٧٩	X2 _٥
			-	-	%٣.٨	%٣٦.٤	%٥٩.٨	
موافق تماما	٠.٦٠٨٢	٤.٥٤٥	-	٤	٣٢	٢٢٤	٤٠٠	الاجمالي
			-	%٠.٦	%٤٤.٨	%٣٣.٩	%٦٠.٦	

من الجدول السابق نجد ان التحليل المبدئي للمتوسطات يشير الى أن هناك اتجاه عام من افراد عينة الدراسة على الموافقة على العبارات التي تختبر الفرض الفرعى الثانى والمتعلق بمدى تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع على تقويتها اصدارات تقرير المراجعة، حيث نجد ان المتوسط العام للعبارات بلغ (٤٥.٤) وهو متوسط مرتفع اذا ما قورن بالمتوسط المرجح الخاص بمقاييس ليكرت وهو مؤشر مبدئي يوضح أن مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع على تقويتها اصدارات تقرير المراجعة.

ثانياً: اختبار الاشارة Sign Test للفرض الفرعى الثانى:

لقياس تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع على تقويتها اصدارات تقرير المراجعة، يتم استخدام اختبار الاشارة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١٤)

نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعى الثانى

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
تأثير مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع على تقويتها اصدارات تقرير المراجعة.	Group 1	<= 3.4	4	.03	.50	.000 ^a
	Group 2	> 3.4	128	.97		
	Total		132	1.00		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد ان مستوى الدلالة الاحصائية ($Sign = 0.000$) وهى اقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني رفض الفرض العدلي و قبول الفرض البديل القائل بأن مستوى تكنولوجيا المعلومات لدى المراجع تؤثر بشكل جوهري على تقويتها اصدارات تقرير المراجعة. وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

(٣-٨-٣) نتائج اختبارات التحليل الاحصائي للفرض الفرعى الثالث:
ينص الفرض الفرعى الثالث للدراسة على أنه: " لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية

لمدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار المراجعة .

يتم اختبار ذلك الفرض من خلال قياس استجابات عينة الدراسة على الأسئلة الخاصة بهذا الجزء في استماره الاستقصاء وذلك من خلال عمل دراسة استكشافية للبيانات بالإضافة إلى الاختبارات الخاصة بالفرض وذلك على النحو التالي:
أولاً: نتائج التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة تأثير مدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار المراجعة ، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (١٥)

التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الخاصة باختبار الفرض الفرعى الثالث

العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
X3 ₁	٥٣	٦٤	١٥	-	-	٤.٢٨٨	٠.٦٦٠٠	موافق تماما
	%٤٠.٢	%٤٨.٥	%١١.٤	-	-			
X3 ₂	٦٠	٦٣	٨	١	-	٤.٣٧٩	٠.٦٣٦٤	موافق تماما
	%٤٥.٥	%٤٧.٧	%٦.١	%٠٠.٨	-			
X3 ₃	٤٦	٧٢	١٣	١	-	٤.٢٣٥	٠.٦٥٢٢	موافق
	%٣٤.٨	%٥٤.٥	%٩.٨	%٠٠.٨	-			
X3 ₄	٤٥	٧٤	١٢	١	-	٤.٢٣٥	٠.٦٤٠٤	موافق
	%٣٤.١	%٥٦.١	%٩.١	%٠٠.٨	-			
X3 ₅	٤٩	٦٩	١٢	٢	-	٤.٢٥٠	٠.٦٨١٠	موافق تماما
	%٣٧.١	%٥٣.٣	%٩.١	%١٠.٥	-			
الاجمالي	٢٥٣	٣٤٢	٦٠	٥	-	٤.٢٧٧	٠.٦٥٤	موافق تماما
	%٣٨.٣	%٥١.٨	%٩.١	%٠٠.٨	-			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد ان التحليل المبدئي للمتوسطات يشير الى أن هناك اتجاه عام من أفراد عينة الدراسة على الموافقة على العبارات التي تختبر الفرض الفرعى الثالث والمتعلق بتأثير مدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار المراجعة، حيث نجد ان المتوسط العام للعبارات بلغ (٤.٢٧٧) وهو متوسط مرتفع اذا ما قورن بالمتوسط المرجح الخاص بمقاييس ليكرت وهو مؤشر مبدئي يوضح أن لدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات أثر على توقيت اصدار المراجعة.

ثانياً: اختبار الاشارة Sign Test للفرض الفرعى الثالث:

لقياس تأثير مدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار المراجعة، يتم استخدام اختبار الاشارة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١٦)

نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعى الثالث

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
تأثير مدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار المراجعة	Group 1	<= 3.4	4	.03	.50	.000 ^a
	Group 2	> 3.4	128	.97		
	Total		132	1.00		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد ان مستوى الدلالة الاحصائية ($Sign = 0.000$) وهى اقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني رفض الفرض العدلي وقبول الفرض البديل القائل بأن مدى توفر الإصدارات التنظيمية والمهنية المتعلقة بمراجعة

تكنولوجيا المعلومات تؤثر بشكل جوهري على توقيت اصدار المراجعة، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

(٤-٨) نتائج اختبارات التحليل الاحصائي للفرض الرئيسي للدراسة:

الفرض الرئيسي للدراسة: ينص الفرض الرئيسي للدراسة على أنه: " لا يوجد تأثير جوهري ذو دلالة احصائية لтехнологيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجعة".

وحيث أن بيانات هذا المتغير لا تتبع التوزيع الطبيعي فيتم استخدام اختبار الاشارة لاختبار ذلك الفرض، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١٧)

نتائج اختبار الاشارة للفرض الرئيسي

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
تأثير تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار المراجعة	Group 1	<= 3.4	3	.02	.50	.000 ^a
	Group 2	> 3.4	129	.98		
	Total		132	1.00		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن مستوى الدلالة الإحصائية ($\text{sig}=0.000$) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$), وبالتالي يتم رفض الفرض العددي القائل بعدم تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجعة، وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير جوهري ذو دلالة احصائية لтехнологيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجعة، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

٤- الخلاصة والنتائج والتوصيات:

تناولت هذه الدراسة تكنولوجيا المعلومات كأحد التحديات المعاصرة لمهنة المحاسبة والمراجعة وآثارها المحتملة على توقيت اصدار تقرير مراجع الحسابات الخارجي وذلك من خلال تحديد مجموعة من العوامل التي تؤثر على توقيت اصدار تقرير المراجع الخارجي والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات كما يلى:

المجموعة الأولى: عوامل ترتبط بمستوى تكنولوجيا المعلومات لدى منشأة العميل

المجموعة الثانية: عوامل ترتبط بمستوى تكنولوجيا المعلومات لدى مراجع الحسابات

المجموعة الثالثة: عوامل تتعلق بمدى توفر الإصدارات المهنية والتنظيمية المتعلقة

بمراجعة تكنولوجيا المعلومات

وقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية على التأثير الجوهرى للعوامل المتعلقة بالمجموعات

الثلاثة السابقة على توقيت اصدار تقرير المراجع الخارجي وبالتالي على تأثير تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجعة .

وفي ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج يوصي الباحث بما يلى :

١ - ضرورة تدريب المحاسبين والمراجعين على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتطبيقاتها المختلفة .

٢ - ضرورة وجود معايير مرشدة للمراجعين عن كيفية التعامل مع تكنولوجيا المعلومات الحديثة.

٣ - الحاجة إلى تدريب طلاب كليات التجارة على الأساليب التكنولوجية الحديثة.

٤ - ضرورة التدريب المستمر لممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة على تكنولوجيا المعلومات ومستحدثاتها.

المراجع العربية :

- الصيرفى، أسماء احمد. (٢٠١٧). نحو تفسير منطقى لفترة تأخير تقرير مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة - دراسة تطبيقية مقارنة، مجلة المحاسبة والمراجعة، بنى سويف، العدد ٢ ، ١٠١-١٢٨.
- سليم، ايمن عطوه. (٢٠١٩). مدى تأثير آليات الحكومة الداخلية وخصائص المراجع الخارجى على توقيت اصدار التقارير المالية "دراسة اختباريه على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، عين شمس، المجلد ٢٣ ، العدد ١ ، ٢٩١-٣٣٣.
- محمود ، عبد الحميد العيسوى (٢٠١٧). اثر جودة انشطة المراجعة الداخلية على توقيت اصدار تقرير المراجع الخارجى : مع دراسة ميدلنية على بيئة الممارسات المهنية المصرية ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية – المجلد الأول – العدد ٢ ، ٢٣٧-٣١٣.

المراجع الأجنبية :

- Ahmed, A. A. A., & Hossain, M. S. (2010). Audit Report Lag: A Study of the Bangladeshi Listed Companies. *ASA University Review*, 4(2), 49-56.
- Apadore, K., & Noor, M. M. (2013). Determinants of Audit Report Lag and Corporate Governance in Malaysia. *International Journal of Business and Management*, 8(15), 151-163.
- Attaran, M. (2003). "Information technology and business-process redesign." *Business Process Management Journal* 9(4), 440-458.
- Carr, A. S. and L. R. Smeltzer (2002). "The relationship between information technology use and buyer-supplier relationships: An exploratory analysis of the buying firm's perspective." *IEEE Transactions on Engineering Management*, 49(3), 293-304.
- Cerullo, M.V. & Cerullo, M.J. (2003). Impact of SAS no. 94 on Computer Audit Techniques, *Information Systems Control Journal*, 1, retrieved from <http://www.isaca.org>

- CPA, Canada& AICPA. (2017). Blockchain Technology and Its Potential Impact on the Audit and Assurance Profession. *Deloitte Development LLC.*
- Ezat, A. N. M. (2015). The impact of audit-related factors on audit report lag for the Egyptian listed non-financial companies. *JRL of the Faculty of Commerce for Scientific Research*, 52(2).
- Habib, A., Bhuiyan, M. B. U., Huang, H. J., & Miah, M. S. (2019). Determinants of audit report lag: A meta -analysis. *International Journal of Auditing*, 23(1), 20-44.
- Handoyo, S., & Maulana, E. D. (2019). Determinants of Audit Report Lag of Financial Statements in Banking Sector. *Jurnal Manajemen, Strategi Bisnis dan Kewirausahaan*, 13(2), 142-152.
- Hassan, Y. M. (2016). Determinants of audit report lag: evidence from Palestine. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 6(1), 13-32.
- IFAC (2009). Handbook of International Education Pronouncements.
- ISACA (2009). IT Standards, Guidelines, Tools and Techniques for Audit and Assurance and Control Professionals.
- ISACA (2014). A Professional Practices Framework for IS Audit/ Assurance, 3rd Edition.
- Jancura, E., & Lilly, F. (1977). SAS No. 3 and the Evaluation of Internal Control, *Journal of Accountancy*, 143(3), 69-74.
- Karlina, L., & Gamayuni, R. R. (2018). Determinant Analysis of Audit Report Lag in Regional Governments in Indonesia. *International Journal of Scientific & Technology Research* 7(4), 105-110.
- Onn, C. W., & Sorooshian, S. (2013). Mini Literature Analysis on Information Technology Definition *Information and Knowledge Management* 3(3), 139-141.
- Raweh, N. A. M., Kamardin, H., & Malik, M. (2019). Audit Committee Characteristics and Audit Report Lag: Evidence from Oman.

- International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 9(1), 152-169.
- Sari, W. O. I., Subroto, B., & Ghofar, A. (2019). Corporate governance mechanisms and audit report lag moderated by audit complexity. *International Journal of Research in Business and Social Science* 8(6), 256-261.
 - Sarosa, S. and D. Zowghi (2003). "Strategy for adopting information technology for SMEs: Experience in adopting email within an Indonesian furniture company." *Electronic Journal of Information Systems Evaluation*, 6(2): 165-176.
 - Tan, K. S., Chong, S. C., Lin, B., & Eze, U. C. (2009). Internet-based ICT adoption: evidence from Malaysian SMEs. *Industrial Management & Data Systems*, 109(2), 224-244.
 - Tan, K. S., S. C. Chong, et al. (2009). "Internet-based ICT adoption: Evidence from Malaysian SMEs." *Industrial Management and Data Systems*, 109(2), 224-244.
 - Thong, J. Y. L. and C. S. Yap (1995). "CEO characteristics, organizational characteristics and information technology adoption in small businesses." *Omega* 23(4), 429-442.
 - Yang, D & Guan, L. (2004). The Evolution of IT Auditing and Internal Control Standards in Financial Statement Audits -The Case of The United States, *Managerial Auditing Journal*, 19(4), 544-555.

الملاحق

ملحق (١)

قائمة استقصاء

يقوم الباحث بإجراء دراسة عن اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على توقيت اصدار تقرير المراجعة ويحاول الباحث التعرف على وجهة نظر سعادتكم في هذا من خلال قائمة الاستقصاء المرفقة. حيث تمثل إجاباتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج. ويؤكد الباحث أن كل ما نقدمونه من أراء سوف يحظى بالسرية التامة ولن يستخدم إلا في أغراض البحث فقط

ويشكّر الباحث سعادتكم مقدماً لتعاونكم معه في هذا البحث، كما يعتذر لسعادتكم عما قد يسببه ذلك من مشقة.

الباحث

المفاهيم الأساسية الخاصة بقائمة الاستقصاء:

- تكنولوجيا المعلومات: تمثل في الأجهزة والبرامج والتطبيقات والشبكات وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والموارد البشرية الازمة للتعامل مع هذه الأدوات وكافة الأدوات الازمة للتعامل مع البيانات والمعلومات بكافة صورها، لتحويلها إلى معلومات مفيدة لتخذلي القرارات في الوقت المناسب.
- توقيت اصدارا تقرير المراجعة: تشمل الفترة المنقضية منذ نهاية السنة المالية للشركة حتى تاريخ توقيع المراجع الخارجي على تقرير المراجعة او الانتهاء من عملية المراجعة .

رجاء وضع علامة (✓) امام الإجابة المناسبة

الاسم :(اختياري)

الوظيفه الحاليه :

	عضو هيئة تدريس
	طالب دراسات عليا
	مراجع حسابات

٢) المؤهل العلمي

	بكالوريوس
	دبلوم دراسات عليا
	ماجستير
	دكتوراه

الرقم	العبارة	بشدة بشدة	أوافق	لا أوافق	محайд	أوافق	لا أوافق	بشدة
تأثير العوامل التالية في توقيت اصدار تقرير المراجعة الخارجية								
أولاً : عوامل تتعلق بمنشأة العميل محل المراجعة :								
١.	مستوى التكنولوجيا المطبقة بالمنشأة							
٢.	حجم ونوع البيانات التي يتم التعامل معها الكترونيا.							
٣.	طرق الاتصال الداخلية والخارجية							
٤.	مدى الاعتماد على الطرف الثالث (مورد خدمة الانترنت - الشركات المضيفة لموقع المنشأة على الانترنت - الشركات المضيفة للمنصة الالكترونية للمنشأة).							
٥.	نظم الامن والحماية والسرية المطبقة في المنشأة.							
٦.	مدى حداة وتطور الأجهزة والبرامج التي تستخدمها المنشأة في تعاملاتها.							
٧.	مدى خبرة الافراد بالبرامج والأجهزة المستخدمة.							
٨.	مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التكنولوجيا المطبقة بالمنشأة							
ثانياً : عوامل تتعلق بمكتب المراجعة								
١.	مستوى المعرفة العلمية والعملية لفريق المراجعة بتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها.							
٢.	- خبرة فريق المراجعة المتعلقة في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات المطبقة بالمنشأة محل المراجعة.							

٣.	- مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في إجراءات المراجعة.
٤.	- التعليم والتدريب المستمر لفريق المراجعة على أحدث تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.
٥.	- مدى إدراك وفهم فريق المراجعة للمعايير الخاصة بالمراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات وارشاداتها
ثالث: عوامل تنظيمية ومهنية	
١.	مدى وجود معايير وارشادات مهنية لخطيط المراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات الحديثة.
٢.	مدى وجود تشريعات مهنية واضحة تحدد مسؤوليات وواجبات مراجع الحسابات في ظل التكنولوجيا الحديثة.
٣.	مدى وجود إصدارات مهنية واضحة لتقدير مخاطر المراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات.
٤.	مدى وجود برامج معتمدة من الجهات المهنية تساعد المراجع في أداء عمله في ظل التكنولوجيا الحديثة.
٥.	مدى مواكبة الإصدارات المهنية للتطورات الحديثة والمتسارعة في بيئة تكنولوجيا المعلومات

هل ترغب في إضافة أي عوامل أخرى

.....

.....

شكرا.....

حسن تعاونكم ،،

الباحث